

كتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد و ایرتبه المعارف اسلامی

علوم اللغة

(ج)

دراسات علمية مُحَكَّمة تصدر أربع مرات في السنة
كتاب دوري

١٩٩٨

العدد الرابع

المجلد الأول

رئيس التحرير

أ. د. محمود فهمي حجازي (القاهرة)

مدير التحرير

أ. د. مجدي إبراهيم يوسف (حلوان)

نائب رئيس التحرير

أ. د. سعيد حسن بحيري (عين شمس)

أ. د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

مركز توثيق التراث العلمي

المستشارون العلميون

- | | |
|---|--------------------------------------|
| أ. د. جوزيف ديشي (ليون ٢) | أ. د. عبده علي الراجحي (الاسكندرية) |
| أ. د. حسن حمزة (ليون ٢) | أ. د. كمال محمد بشر (القاهرة) |
| أ. د. حمزة المزيني (الرياض) | أ. د. مانفرد فويدخ (امستردام) |
| أ. د. رليف جورج خوري (ميدلبرج) | أ. د. محمد عوني عبد الرؤوف (عين شمس) |
| أ. د. السعيد محمد بدوي (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) | أ. د. محمود الطناحي (حلوان) |
| أ. د. فولفديترش فيشر (ارلانجن) | أ. د. مصطفى مندور (بنها) |

الناشر

دار غريب

القاهرة

شماره ثبت ٩٠٨١٧

تاريخ ٤/٥/١٣٨٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دورى

مجلد ١ ، ع ٤ ١٩٩٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزاله في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابي من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوي :

- ٨ جنيه مصرياً (داخل جمهورية مصر العربية)
- ٨ دولاراً أمريكياً (خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

سعر العدد :

- ٢- جنيه مصرياً (داخل جمهورية مصر العربية)
- ٢- دولاراً أمريكياً (خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

أسعار خاصة للطلبة

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص ب (٥٨) الشواوين - القاهرة ١١٤٦٩ - جمهورية مصر العربية

تليفون ٢٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٦٣٢٤

المحتويات

البحوث :	الصفحة
علاقات الاقتران في الجملة العربية	٩
د. محمد رجب محمد الوزير	
الوسائل اللغوية للتوكيد عند طه حسين	٥٣
د. محمد عبد الوهاب شحاته	
واو الربط وظائفها ودلالاتها	١٥١
د. محمد عبد الرحمن محمد الريحاني	
أداة العطف (بل و) في العربية	٢٤٨
د. عباس السوسنة	
مكانة كتاب التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٧هـ	٢٧٦
د. مجدى إبراهيم يوسف	

علاقات الاقتران فى الجملة العربية

دراسة فى الفكر النحوى

والدراسات اللغوية الحديثة

د. محمد رجب محمد الوزير

مقدمة البحث :

مجال هذا البحث هو علاقات الاقتران فى الجملة العربية دراسة فى الفكر النحوى والدراسات اللغوية الحديثة . ويقصد بالاقتران هنا : التلازم بين مفرد نحوى ومفرد نحوى آخر أو أكثر ، أو بين مفرد نحوى وجملة ، أو بين مركب ومفرد أو بين أسلوب وآخر أو أكثر ، أو بين جملة فرعية وأخرى رئيسية فى موقع واحد أو وظيفة أو حكم أو معنى أو غير ذلك .

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها أول دراسة جمعت علاقات الاقتران على المستويين : التطبيقى متمثلاً فى المحور الأول الخاص بدراسة علاقة الاقتران فى الجملة العربية ، والنظري متمثلاً فى المحور الآخر الخاص بدراسة علاقات الاقتران فى الفكر النحوى العربى ومقابلة هذا الفكر بالاتجاهات اللغوية الحديثة ، خاصة عند العلماء الأوربيين الذين قاموا بدراسة العربية .

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلى :

* أجز هذا البحث بعد تحكيمه فى أغسطس ١٩٩٦ .

أولاً : بيان أنواع العلاقات التى تربط صور الاقتران فى الجملة العربية وفى الفكر النحوى العربى .

ثانياً : توضيح صور الاقتران التى تربطها كلُّ علاقة وتحليل مكونات تلك الصور .

ثالثاً : دراسة أهم القضايا التى تتعلق ببعض العلاقات .

رابعاً : مقابلة الفكر النحوى العربى فى مجال علاقات الاقتران بالاتجاهات اللغوية الحديثة عند العلماء العرب والأوروبيين الذين قاموا بدراسة العربية .

مادة هذا البحث على المستوى التطبيقى نصوص من القرآن الكريم ، وعلى المستوى النظرى آراء النحاة العرب وجهودهم ، على اختلاف المدارس النحوية التى ينتمون إليها ، جمعت من المظان التالية : الكتاب لسيويه (ت ١٨٠ هـ) والأصول لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، والخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) ، ومشكل إعراب القرآن للقيسى (ت ٤٣٧ هـ) ومثور الفوائد لابن الأثير (ت ٥٧٧ هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، وشرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، وشرح الكافية للرضى (ت ٦٨٦ هـ) ، والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى (ت ٧٤٩ هـ) ، وشرح شذور الذهب ومغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١ هـ) ، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى (ت ٩١١ هـ) .

إلى جانب الجهود التى بذلها النحاة العرب فى توضيح أجزاء صور الاقتران ، كان للعلماء العرب والأوروبيين دور فى إبراز إحدى علاقات الاقتران مثل الدكتور تمام حسان الذى خصَّ علاقة « التلازم » فى الجملة العربية

بالدراسة فى كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها ، أو إبراز أجزاء من صور
الاقتران أمثال : زوكن وكارل بروكلمان ورايت ونولدكه وفولفديترش فيشر .

أفاد الباحثُ من الجهود التى بذلها النحاة العرب والعلماء المحدثون من
العرب والأوربيين فى مجال علاقات الاقتران فى العربية وفى الفكر النحوى
وأضاف إليها الأبعاد التالية :

أولاً : إضافة مكونات أخرى جديدة إلى مكونات صور التلازم التى ذكرها
الدكتور تمام حسان فى كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها ، وكذلك
إضافة تسع صور جديدة إلى الصور التى ذكرها والتى بلغت ثمانى عشرة
صورة ذكرت جميعاً فى البحث .

ثانياً : القيام بدراسة الصورة السادسة عشرة من صور التلازم فى الجملة ، تلك
الصورة الخاصة بالتلازم بين همزة التسوية و « أم » ، وتحليلها وإبداء رأى
فيها للباحث لم يطرح فيما سبق من دراسات على حد مبلغ علمه .

ثالثاً : حصر العلاقات التى تربط صور الاقتران فى الفكر النحوى العربى فى
خمسة أنواع ، وكذلك حصر هذه الصور ومكوناتها ودراساتها وتحليلها .

رابعاً : مقابلة الفكر النحوى العربى فى مجال بعض علاقات الاقتران
بالاتجاهات اللغوية الحديثة عند العلماء العرب والأوربيين الذين قاموا
بدراسة العربية .

خامساً : طرح بعض القضايا التى تتعلق بعلاقات الاقتران فى الفكر النحوى
العربى ودراساتها وتحليلها وإبداء رأى الباحث فيها ، مثل قضية مدى
مشابهة الفعل المضارع الاسم ومشابهة الفعل الماضى الاسم .

منهج التحليل :

يقوم المنهج التحليلي لدراسة علاقات الاقتران فى الجملة العربية على عدة أسس توضح فى النقاط التالية :

(١) ترتب علاقات الاقتران فى البحث كالتالى : العلاقات المتعلقة باللفظ
فالعلاقة المتعلقة بالمعنى ، فالعلاقة المتعلقة بالخصائص المشتركة بينهما .

(٢) تندرج تحت كل علاقة صور الاقتران التى تربطها هذه العلاقة ، كما تندرج تحت كل صورة منها أجزاءها البسيطة ، من مفردات نحوية ، أو مركبات أو جمل أو أساليب .

(٣) ترد غالباً صور الاقتران طبقاً لنظام الأنماط التالية :

اقتران مفرد نحوى بمفرد نحوى آخر ، فاقتران مفرد نحوى بمفردين آخرين ، فاقتران مفرد بثلاثة مفردات . . وهكذا وفى أحيان قليلة يرد العكس حسب طبيعة صورة الاقتران ؛ فيرد اقتران ثلاثة مفردات نحوية بمفرد نحوى مثلاً . ويطبق نظام ورود هذه الأنماط الخاصة بصور اقتران المفرد أيضاً على صور اقتران المركب والجملة والأسلوب .

(٤) تُرتب أجزاء كل صورة ، من مفردات أو مركبات أو جمل أو أساليب ترتيباً ألفبائياً .

(٥) تذكر أجزاء صور الاقتران من مفردات نحوية أو غيرها بإيجاز فى المتن ثم تفصل بالهامش ويشار إلى ذلك .

(٦) يراعى فى دراسة المحور الخاص بعلاقات الاقتران فى الفكر النحوى العربى أن يمثل فيها برأى جمهور النحاة وبآراء نحاة ينتمون إلى مدارس نحوية متنوعة ، فيرد ، على سبيل المثال ، رأى الخليل بن أحمد وسيبويه وهما

من المدرسة البصرية ، والفراء من الكوفية ، وابن جنى من البغدادية
والقاسم بن أحمد اللورقي وابن مالك من الأندلسية ، وابن هشام
الأنصاري والسيوطي من المصرية .

(٧) إذا وردت صورة اقتران مفرد نحوى بآخر مثلاً فى فكر أحد النحاة أو
مدرسة نحوية أو مجموعة من النحاة يستتمون إلى مدارس مختلفة ، أشير
إلى ذلك وإلى رأى المخالف إن وُجد .

(٨) إذا ورد فى البحث رأى للباحث فى إحدى القضايا أتى بأدلة على إثبات
رأيه من الاستعمال اللغوى ومن آراء النحاة .

وتقسم دراسة علاقات الاقتران فى البحث إلى محورين :

الأول : علاقة الاقتران فى الجملة العربية .

الآخر : علاقات الاقتران فى الفكر النحوى .

وبيان هذين المحورين بالتفصيل كما يلى :

المحور الأول : علاقة الاقتران فى الجملة العربية :

يقصد بالاقتران فى الجملة العربية « تلازم مفرد نحوى ومفرد نحوى آخر أو مفرد نحوى وجملة أو جملة فرعية وأخرى رئيسة فى الجملة العربية الواحدة » .

وتورد فيما يلى صور التلازم فى الجملة كما ذكرها دكتور تمام حسان^(١) ويضيف الباحث إلى بعض مكونات هذه الصور مكونات أخرى ، كما يضيف أيضاً تسع صور جديدة إلى الصور التى ذكرها دكتور تمام حسان والتى بلغت ثمانى عشرة صورة ، ثم يقوم بدراسة الصورة السادسة عشرة الخاصة بالتلازم بين همزة التسوية و«أم» وتحليلها وإبداء رأيه فيها :

- (١) تلازم الموصول وصلته .
- (٢) تطلب كلا وكلتا مضافاً إليه معرفة مشئى .
- (٣) تطلب العائد مرجعاً .
- (٤) التلازم بين حرف الجر ومتجروره .
- (٥) التلازم بين المبهم وتمييزه .
- (٦) التلازم بين واو الحال وجملة الحال .
- (٧) التلازم بين حرف العطف والمعطوف .
- (٨) التلازم بين النواصب والجوازم والفعل المضارع .
- (٩) التلازم بين الجواب الذى لا يصلح شرطاً والحرف الرابط .
- (١٠) التلازم بين الفعل والفاعل .
- (١١) التلازم بين المضاف والمضاف إليه .
- (١٢) التلازم بين المبتدأ والخبر .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (بتصرف) : ٢١٧ - ٢٢٠ .

(١٣) التلازم بين الموصوف وصفته .

(١٤) الأدوات التى تتطلب الأسماء كليهما ، وإذا الفجائية وإن وأخواتها والنواسخ الأخرى الداخلة على الجملة الاسمية .

ويضيف الباحث إلى هذه الأدوات : واو المعية ، وأداة الاستثناء «إلا» التى تقع فى كلام تام موجب أو تام غير موجب ، وهاء التنبيه التى تصحب اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب ، وأدوات النداء ، وأدوات القسم .

(١٥) الأدوات التى تتطلب الأفعال كأن ولو ولولا ولوما وإلا وهلاً . ويضيف الباحث إليها الأداة « قد » .

(١٦) التلازم بين همزة التسوية و « أم » .

(١٧) التلازم بين همزة التعيين و « أم » .

(١٨) التلازم بين الجمل الفرعية والجمل الرئيسة .

ويضيف الباحث إلى الصور السابقة تسع صور جديدة ، هى :

(١٩) التلازم بين واو « رب » ومجرورها .

(٢٠) التلازم بين البدل والمبدل منه .

(٢١) التلازم بين التوكيد والمؤكد .

(٢٢) التلازم بين عطف البيان ومتبوعه .

(٢٣) التلازم بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٢٤) التلازم بين بينما (أو بينا) والجملة الاسمية .

(٢٥) التلازم بين الحال وصاحبها .

(٢٦) التلازم بين جملة القسم وجملة جوابه .

(٢٧) التلازم بين تاء القسم أو لامه والمقسم به لفظ «الله» .

دراسة التلازم بين همزة التسوية و « أم » :

تقع همزة التسوية متلوّة بحرف العطف « أم » دائماً فى جملة خبرية مثل قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ^(١) .

وتحلل هذه الآية إعرابياً لدى النحاة على النحو التالى :

سواء : خبر مقدم مرفوع .

عليهم : جار ومجرور متعلق بسواء .

الهمزة : همزة التسوية .

أنذرتهم : الجملة من الفعل والفاعل حلت محل مصدر مؤول بالصريح (الإنذار) مبتدأ مؤخر مرفوع ، وهم : مفعول به .

أم : حرف عطف .

لم تنذرهم : الجملة من الفعل المضارع المنفى والفاعل المستتر حلت محل مصدر مؤول بالصريح (عدم الإنذار) معطوف على المبتدأ (المصدر المؤول) ، وهم : مفعول به .

يرى سيبويه ^(٢) (ت ١٨٠ هـ) أن همزة التسوية أصلها همزة استفهام خرجت عن معنى الاستفهام الحقيقى إلى معنى التسوية . وتابع سيبويه فى رأيه هذا كلُّ من ابن يعيش ^(٣) (ت ٦٤٣ هـ) ، وابن هشام

(١) سورة البقرة ، الآية ٦ .

(٢) ذكر سيبويه (فى كتابه : ٢/ ٢٣١) « أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام ؛ لأنك تسوى فيه كما تسوى فى الاستفهام . التسوية أجرت على حرف الاستفهام » .

(٣) قال ابن يعيش (فى شرح المفصل : ١٧/ ٢) : « وقد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما فى الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه فى الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام ، إذ كانت التسوية موجودة فى الاستفهام وذلك قولك : أريد عندك أم =

الأنصاري^(١) (ت ٧٦١ هـ) ، والسيوطي^(٢) (ت ٩١١ هـ) .

ويرى الباحث أن همزة التسوية ليست في الأصل همزة استفهام خرجت عن معنى الاستفهام إلى معنى التسوية ، كما قال سيويه ومن تبعه من النحاة ، بل هي همزة « أن » المصدرية وقد حذفت نونها وبقيت همزتها . واستند الباحث في رأيه هذا إلى عدة أمور :

الأول : أن الجملة التي تقع فيها همزة التسوية خبرية وليست إنشائية حتى نشبها بالجملة التي تقع فيها همزة الاستفهام المغنية عن « أي » في مثل :
أريدُ عندك أم عمرو ؟ .

الثاني : أن حذف النون من « أن » قد يكون لطول الجملة التي تقع فيها أو يكون حذفها اعتباطا كما يحدث لبعض الكلمات التي تشتمل على النون في العربية^(٣) .

= عمرو ؟ وأريد أفضل أم خالد ؟ . فالشيتان اللذان تسال عنهما قد استوى علمك فيهما . ثم نقول : ما أبالي أقمت أم قعدت و « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » فانت غير مستفهم ، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في معنى التسوية .

(١) أوضح ابن هشام الأنصاري (في معنى اللبيب : ١٧/١) أن الهمزة قد تخرج « عن الاستفهام الحقيقي ، فتد ثمانية معان : أحدها : التسوية .

(٢) أشار السيوطي (في الأشباه والنظائر : ٨/٤) أن همزة التسوية في مثل : سواء على أقمت أم قعدت « قد خلعت منها معنى الاستفهام » .

(٣) يرى سيويه (في كتابه : ١٨٦/١) أن النون « حذفتها كما حذفتها من اللذين والذين حيث طال الكلام ... وقال الاخطل (في ديوانه : ٤٤) :

أَبْنَى كُلِّبٍ إِنَّ عَمَى الْـلـِذَا سَلَبَا الْمَلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَا

وذكر السيوطي (في الأشباه والنظائر : ٦١٩/١ ، ٦٢٠) أن « النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها : ... الثالث : أن الجازم قد يحذفها في (لم يك) كما يحذف الواو والياء والالف ... أن النون قد تحذف اعتباطا عينا ولما في منذ ولدن ... السابع : أنها قد تحذف للطول » . =

الثالث : أن اقتطاع الهمزة من الحرف « أن » مع بقاء دلالتها على المعنى الأصلي قبل الاقتطاع ، وهو المصدرية ، أمر له نظائر في العربية ، مثل ذلك السين الدالة على المستقبل فإنها ، على الأرجح ، مقتطعة من « سوف » ودالة على معناها ^(١) ، وكذلك الحروف الناسخة : « إن » و « أن » و « كان » و « لكن » ، فإنها قد ترد مخففة من الثقيلة مع بقاء دلالتها على معانيها الأصلية قبل التخفيف .

الرابع : أن المبتدأ المؤخر - طبقاً لرأى الباحث - في مثل قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ^(٢) هو المصدر المكوّن من (أن) التي حذفت نونها والفعل الماضي ^(٣) « أنذر » ، وهو مصدر مؤول بالصريح

= إضافة إلى ذلك فإنّ النون قد تحذف من كلمة أيمن (الله) ، يقول الجوهري (في الصحاح : مادة : ي م ن) : « أيمن (الله) : اسم وضع للقسم وهو جمع يمين ولم تهمس في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها . وربما حذفوا منه النون فقالوا : « أيمن (الله) ، بفتح الهمزة وكسرها » .
(١) قال ابن مالك (في شرح التسهيل : ٢٥/١) : « جاء عن العرب : سف أفعل ، وسو أفعل ، وسى أفعل ومن أغربهن ، حكاهما صاحب المحكم . واتفقوا على أن أصل سف وسو وسى « سوف » ، ورعوا أن السين أصل برأسها غير مفرغة عن سوف ، ولكنها منها » .

وذكر المرادي (في الجنى الداني : ٥٩ ، ٦٠) أن « السين عند البصريين حرف مستقل ، وقد ذهب الكوفيون إلى أنها مقتطعة من « سوف » كما قالوا : سو وسى وسف واختاره ابن مالك ، قال : لأنه أبعد عن التكلف ، ولأنهم أجمعوا على أن هذه الثلاثة فروع « سوف » ، فلتكن السين كذلك » .

وقد أيد مذهب الكوفيين وابن مالك كل من رايت وبروكلمان ، فيرى وليم رايت Wright, W. (في كتابه : 18 - 19 (C), 8 Agrammar of the arabic language II) أنه « لكى نعبّر عن الاستقبالية بصورة أكثر وضوحاً فلنأخذنا نستعمل الظرف « سوف » وشكله المختصر « س » الذى يوضع فى نهاية الأمر بوصفه بادئة للفعل » ، ويرى كارل بروكلمان Brockelmann, Carl (في كتابه : Arabische Grammatik, 86 (g), s. S. 115) أن « الحرف « س » مقتطع من سوف وأنه يعطى الفعل المضارع معنى الاستقبال المحقق » .

(٢) سورة البقرة : الآية ٦ .

(٣) تدخل « أن » المصدرية على الفعل الماضى فى العربية مثلما تدخل على المضارع ، وفى ذلك يقول رضى الدين الاسترأباذى (فى شرح كافية ابن الحاجب : ٢٣٤/٢) : « إن (أن) التى ليست بعد »

(إنذار) مرفوع . والخبر المقدم هو « سواء » .

أما المعطوف بأم على المبتدأ (المصدر المؤول بالصريح) فأرى أيضاً أنه مصدر مؤول بالصريح حُذِفَ منه الحرف المصدرى لطول الجملة . وقد ورد هذا المعطوف ، فيما قرأت من نصوص ، على ثلاثة أنماط :

النمط الأول : « أن » حرف مصدرى محذوف + فعل ماض .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْزَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ ^(١) .

ف (أن) المصدرية المحذوفة والفعل الماضى (صَبَرَ) مصدر مؤول بالصريح (صَبَرْنَا) مرفوع معطوف على المبتدأ المصدر المؤول بالصريح (جزعنا) .

النمط الثانى : (أن) المصدرية واسمها محذوفان + جملة فعلية فعلها مضارع منفى فى محل رفع خبر « أن » المحذوفة .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ ^(٢) .

ف (أن) المصدرية واسمها محذوفان ، والجملة من الفعل المنفى والفاعل المستتر (لم تنذر) فى محل رفع خبر أن المحذوفة . وأن واسمها وخبرها مصدر مؤول بالصريح ^(٣) (عدم إنذارك) مرفوع معطوف على المبتدأ المصدر المؤول بالصريح (إنذارك) .

العلم ولا ما يؤدى معناه وما لا يؤدى معنى القول ولا بعد الظن فهى مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كحسبت وطمعت ورجوت وأردت أو بعد غيره من الأفعال كقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ (الشعراء : ١٩٧) وأعجبنى أن قُتِمَ ﴿ وما كان جواب قومه إلا أن قالوا ﴾ (الأعراف : ٨٢) .

(١) سورة إبراهيم : الآية ٢١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٦ ، وينظر أيضاً : سورة الشعراء : الآية ١٣٦ ، وسورة يس : الآية ١٠ ، وسورة المنافقون : الآية ٦ .

(٣) قال ابن هشام (فى معنى الليب : ٤٠ / ١) بأن (أن) « موصول حرفى مؤول مع معموله بالمصدر » .

النمط الثالث : (أن) المخففة من الثقيلة واسمها محذوفان + جملة اسمية فى محل رفع خبر أن .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ ^(١) .

ف (أن) المخففة من الثقيلة المصدرية ^(٢) واسمها محذوفان ، وخبرها الجملة الاسمية (أنتم صامتون) فى محل رفع . والمصدر من « أن » واسمها وخبرها مؤول بالصريح (صَمْتُكُمْ) مرفوع معطوف بأم على المبتدأ المصدر المؤول بالصريح (دعوتكم) .

وأظن أن إعراب هذه الآيات فى الأنماط الثلاثة على هذا النحو يتفق وميل النحاة العرب إلى جعل المبتدأ هو المصدر المؤول بالصريح ، ولكن لم يستطيعوا تحديده فى الموقع بالضبط ، فاختلفوا فى ذلك ؛ فمنهم من رأى أن الفعل بعد همزة التسوية يقع موقع المصدر ^(٣) ، ومنهم من رأى أن الجملة بعدها حلت محل المصدر ^(٤) .

هذا ولم يقف الباحث حتى الآن على رأى قال بأن همزة التسوية هى همزة (أن) المصدرية وقد حذف نونها ، وأن المعطوف بأم مصدر مؤول حذف منه الحرف المصدرى .

* * *

(١) سورة الأعراف : الآية ١٩٣ .

(٢) ذكر ابن هشام (فى معنى الليب : ٣١/١) أن (أن) المخففة من الثقيلة « مصدرية » .

(٣) يقول ابن يعيش (فى شرح المفصل : ١٦/٣) : « قد يقع الفعل موقع المصدر فى ... قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ ﴾ والمراد الإنذار وعدم الإنذار » .

(٤) يقول ابن هشام (فى معنى الليب : ١٧/١) فى همزة التسوية : « والضابط : أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (المنافقون : ٦) ونحو : « مَا أَبَالَى أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » ألا ترى أنه يصح : سواء عليهم الاستغفار وَعَدَّمَهُ ، وَمَا أَبَالَى بِقِيَامِكَ وَعَدَّمَهُ » .

المحور الآخر : علاقات الاقتران فى الفكر النحوى :

إن اقتران مفرد نحوى بمفرد نحوى آخر أو أكثر أو بجملة أو بغير ذلك فى الفكر النحوى العربى تربطه خمسة أنواع من العلاقات التى يذكرها الباحث فيما يلى ثم يوضحها بالتفصيل ثم يقوم بدراسة أهم القضايا التى ترتبط بكل منها على حدة .

العلاقة الأولى : ردُّ المفردات النحوية إلى أصولها التاريخية .

العلاقة الثانية : إمكان شغل موقع واحد عن طريق الإحلال .

العلاقة الثالثة : المشابهة فى العمل .

العلاقة الرابعة : إفادة معنى واحد .

العلاقة الخامسة : الاشتراك فى بعض الخصائص .

وبيان هذه العلاقات بالتفصيل ودراسة أهم القضايا التى ترتبط بكل منها كما يلى :

العلاقة الأولى : ردُّ المفردات النحوية إلى أصولها التاريخية :

تربط هذه العلاقة ثلاث صور من صور الاقتران فى الفكر النحوى ، توضح فيما يلى ثم تدرس قضية علاقة رد المفردات النحوية إلى أصولها التاريخية بين الفكر النحوى العربى والفكر اللغوى الحديث .

الصورة الأولى : اقتران مفرد نحوى بمفرد نحوى آخر فى ردِّ الأول إلى الآخر فى الأصل . من ذلك :

(١) اقتران « إذن » بأصله : « إذ » ^(١) .

(١) يقول رضى الدين الاسترأبادى (فى شرح الكافية : ٢ / ٢٣٥) : « الذى يلوح لى فى (إذن) ويغلب =

(٢) اقتران الحروف المخففة من الثقيلة « إن » و « أن » و « كان » و « لكن » و « رُب » بأصولها ، وهى : « إن » (خلافا للكوفيين) ، و « أن » و « كان » و « لكن » ^(١) و « رُب » ^(٢) .

(٣) اقتران السين بأصله : « سوف » عند الكوفيين وابن مالك مخالفيين فى ذلك رأى البصريين ^(٣) .

(٤) اقتران الظرف المخفف من الثقيل « قَطُ » بأصله : « قَطُّ » ^(٤) .

(٥) اقتران اسم الاستفهام « كَى » بأصله « كَيْفَ » ^(٥) .

(٦) اقتران الظرف « لد » بأصله : « لدن » ^(٦) .

= فى ظنى أن أصله (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التثوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضى .

(١) ينظر : مغنى اللبيب : ٣٧/١ ، ٤٠ ، ٢٩٢ وشرح شذور الذهب : ٢٨٤ لابن هشام الأنصارى .
(٢) يقول ابن السراج (فى الأصول فى النحو : ٤١٨/١) : « وفى رب لغات : رُب ، ورُبُّ يا هذا . ومن النحويين من يقول : لو سكنت جاز : ورُبَّتْ » . وينظر : مغنى اللبيب لابن هشام : ٣٣٦/١ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل : ٢٥/١ ، والمرادى : الجنى الدانى : ٥٩ ، ٦٠ .

(٤) يقول الرضى (فى شرح الكافية : ١٢٥/٢) : « وبُنَى (قَطُّ) على الفم حملا على أخيه (عوض) . وهذه أشهر لغاته أعنى مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة . وقد يخفف الطاء فى هذه ، وقد يضم القاف إتباعا لفظة الطاء المشددة أو المخففة كمنذ . وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل » .

(٥) يقول ابن يعيش (فى شرح المفصل : ١١٠/٤) : « وفى كيف لغتان ، قالوا : كيف وكى » ويذكر ابن هشام (فى مغنى اللبيب : ٢٠٤/١) أن كيف « يقال فيها كى » كما يقال فى سَوْف : سَوَّ .
(٦) أوضح الرضى (فى شرح الكافية : ١٢٣/٢) أن « لدن مثل : عضد ، ساكنة النون ، هى المشهورة ، ومعناها أول غاية زمان أو مكان ، نحو : لدن صباح و « من لدن حكيم » وقلما تفارقها من ... وقد جاء « لد » بحذف نون لدن التى هى أم الجميع وأشهر اللغات » .

(٧) اقتران « مذ » بأصله : « مند » ^(١) .

الصورة الثانية : اقتران مفرد نحوى بمفردين نحويين فى ردّ هذا المفرد إليهما فى الأصل . من ذلك :

(١) اقتران « إذ ما » بأصله : « إذ » و « ما » عند سيبويه ^(٢) .

(٢) اقتران « أمّا » بأصله : « أن » و « ما » عند الكوفيين ^(٣) .

(٣) اقتران « إمّا » بأصله : « إن » و « ما » عند الخليل بن أحمد ^(٤) .

(٤) اقتران (بلى) بأصله : « بَلْ » والالف الزائدة (أو التى للتأنيث) ^(٥) .

(٥) اقتران « بينا » بأصله : بين والالف الزائدة ^(٦) .

(١) ينظر الخصائص لابن جنى : ٣٤٤/٢ ، وشرح الكافية للرضى : ١١٧/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطى : ٦٠٩/١ .

(٢) ذكر سيبويه (فى كتابه : ٥٩/٣ ، ٦٠) أن (مهما) قد تكون مركبة من (مَهْ ما) « كإذ ضمَّ إليها ما » . إن ما جاء فى كتاب سيبويه من أن (إذ ما) مركبة ينفى ما ذكره الرضى (فى شرح الكافية : ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤) حين نسب رأى سيبويه السابق للمبرد ، يقول الرضى : « وأما (إذ ما) فهو عند سيبويه حرف ... فإذا ما عنده غير مركبة ... قال المبرد : إذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الإضافة مهية للشرط والجزم كما فى حيث فإنها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة » .

(٣) الرضى : شرح الكافية : ٣٩٧/٢ .

(٤) يقول سيبويه (فى كتابه : ٥٩/٣) : « وسألت الخليل عن مَهْمَا فقال : هى ما أدخلت معها ما لغوا ، بمنزلتها مع متى إذا قلت : متى ما تأتى آتاك ، وبمنزلتها مع إن إذا قلت : إن ما تأتى آتاك » .
إن ما جاء فى كتاب سيبويه من نسبة الرأى القائل بأن (إمّا) مركبة من إن وما للخليل بن أحمد ينفى ما ذكره ابن هشام الانصارى (فى مغنى اللبيب : ٥٩/١) حين نسب رأى الخليل السابق لسيبويه ، يقول ابن هشام : « (إمّا) المكسورة المشددة ... هى مركبة عند سيبويه من إن وما » .

(٥) ابن هشام : مغنى اللبيب : ١١٣/١ .

(٦) ابن جنى : سر صناعة الإعراب : ٢٧/١ .

- (٦) اقتران « بينما » بأصله : بين وما الزائدة ^(١) .
- (٧) اقتران « حيثما » بأصله : حيث وما ^(٢) .
- (٨) اقتران « ربّما » بأصله : ربّ وما ^(٣) .
- (٩) اقتران « كأنّ » بأصله : كاف التشبيه و « إنّ » ^(٤) .
- (١٠) اقتران « كأيّ » بأصله : كاف التشبيه وأيّ المنونة ^(٥) .
- (١١) اقتران « كذا » بأصله : كاف التشبيه واسم الإشارة « ذا » ^(٦) .
- (١٢) اقتران « كلّاً » بأصله : كاف التشبيه ولا النافية عند ثعلب ^(٧) .
- (١٣) اقتران « كلّما » بأصله : كل وما المصدرية (أو ما التي تكون اسما نكرة بمعنى وقت) ^(٨) .

- (١٤) اقتران « كما » بأصله : كاف التشبيه وما الكافة عند ابن مالك ^(٩) .

- (١) ابن الأنباري : مشور الفوائد (المسألة ١٥١) : ٣٦٠ .
- (٢) الرضى : شرح الكافية : ٢٥٤/٢ .
- (٣) ابن السراج : الأصول في النحو : ٤١٩/١ ، ٢٣٤/٢ .
- (٤) ذكر ابن هشام (في معنى اللبيب : ١٩١/١) أن « الأصل في « كأنّ ريداً اسد » إن ريداً كاسد ، ثم قدّم حرف التشبيه اهتماماً به ، ففتحت همزة « أنّ » لدخول الجار عليه » .
- (٥) ينظر : الكتاب نفسه : ١٨٦/١ .
- (٦) ينظر : الكتاب نفسه : ص ١٨٧/١ .
- (٧) أشار ابن هشام (في معنى اللبيب : ١٨٨/١) أن « (كلّاً) مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية ، قال : وإنما شدّدت لأمّها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة » .
- (٨) ينظر الكتاب نفسه : ٢٠١/١ .
- (٩) يقول ابن مالك (في شرح التسهيل : ١٧٣/٣ ، ١٧٤) : « وتحدث « ما » الكافة في الكاف معنى التعليل كقوله تعالى : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ (البقرة : ١٩٨) ... وزعم الفارسي أن الأصل كيما وحذفت الياء ، وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليه » .

- (١٥) اقتران « لات » بأصله : لا النافية وتاء التانيث ^(١) .
- (١٦) اقتران « لن » بأصله : لا وأن عند الخليل بن أحمد والكسائي ^(٢) .
- (١٧) اقتران « ليتما » بأصله : ليت والحرف « ما » ^(٣) ، وكذلك اقتران « إن » وبقية أخواتها حين تلحقها « ما » بأصولها .
- (١٨) اقتران « منذ » بأصله : من وذو عند الفراء ، على حين يرى بعض الكوفيين والرضى أن « منذ » مركبة من : « من » و « إذ » ^(٤) .
- (١٩) اقتران « مهما » بأصله : ما وما عند الخليل بن أحمد ، وخالفه في رأيه هذا سيبويه ، فأجاز أن تكون مهما مركبة من مه وما ^(٥) .
- الصورة الثالثة : اقتران مفرد نحوي بثلاثة مفردات نحوية في ردّ هذا المفرد إلى تلك المفردات . من ذلك :

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى : ٢٧١ / ١ .

(٢) ينظر : مغنى اللبيب لابن هشام : ٢٨٤ / ١ .

(٣) ينظر : الكتاب نفسه : ٢٨٦ / ١ .

(٤) يقول الرضى (فى شرح الكافية : ١١٨ / ٢ ، ١١٩) : « قال الفراء : منذ مركبة من (مسن) و (ذو) . . . وقال بعض الكوفيين : أصل (منذ) من إذ فركبا وضم الدال للساكين . . . فنقول إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فأخذوا لفظ (من) الذى هو مشهور فى ابتداء الغاية وركبوه مع (إذ) الذى هو للزمان الماضى ، وإنما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضى فى جميع مواقع (منذ) كما يجب ، وهما معنى من وإذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما . . . فنقول : حذف لأجل التركيب همزة إذ فبقى منذ بنون وذال ساكنين وحق إذ أن يضاف إلى الجمل والإضافة إليها كلا إضافة . . . فضموا الدال لما أحوجوا إلى تحريكها للساكين » .

(٥) يقول سيبويه (فى كتابه : ٥٩ / ٣ ، ٦٠) : « سألت الخليل عن (مهما) فقال : هى « ما » أدخلت معها « ما » لغوا . . . ولكنهم استقبلوها أن يكرروا لفظا واحداً فيقولوا : ماما ، فابدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى . وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما » .

(١) اقتران « آيان » بأصله : آى وأو و أن عند الأندلسي^(١) (القاسم بن أحمد البلورقي ت ٦٦٠ هـ^(٢)) .

(٢) اقتران « لكن » بأصله : لا وإن والكاف الزائدة عند الكوفيين ما عدا الفراء^(٣) .

علاقة رد المفردات النحوية إلى أصولها التاريخية بين الفكر النحوى العربى والفكر اللغوى الحديث :

اتضح من دراسة العلاقة الخاصة برد المفردات النحوية إلى أصولها التاريخية مدى الاهتمام الكبير من جانب الفكر النحوى العربى لهذه القضية ؛ فقد انشغل بها معظم النحاة العرب على اختلاف مناحيهم ومدارسهم وعصورهم وتناولوها بالدراسة فى ثنايا الموضوعات والأبواب النحوية المختلفة .

فإذا ما تناولنا فى المقابل الفكر اللغوى الحديث ، خاصة عند العلماء الأوربيين الذين اهتموا بدراسة العربية وقواعدها ، وجدنا لهذا الفكر اتجاهات ثلاثة تحدد مدى اهتمام هذا الفكر بقضية رد المفردات إلى أصولها من عدمه كما تحدد كيفية تناول القضية عند بعض العلماء الأوربيين والقيمة العلمية التى أضافوها . وفيما يلى بيان بهذه الاتجاهات :

الاتجاه الأول : وهو الاتجاه الغالب ، لم يتناول قضية ردّ المفردات النحوية إلى أصولها بالدراسة أو الإشارة بل اهتم بدراسة قضايا أخرى مثل

(١) يقول الرضى (فى شرح الكافية : ١١٦/٢) فى أصل (آيان) : « قال الأندلسى : ينبغى أن يكون أصلها (آى أو أن) فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقى (أيوان) فادغم بعد القلب » .

(٢) ينظر : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى : ٢٥٠ / ٢ .

(٣) يقول ابن هشام (فى مغنى اللبيب : ٢٩١ / ١) فى أصل لكن : « والبصريون على أنها بسيطة ، وقال الفراء : أصلها (لكن أن) ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لكن لساكنين ... وقال باقى الكوفيين : مركبة من : لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفا » .

معاني هذه المفردات ومواضعها في الجمل . ويمثل هذا الاتجاه كل من :
أوجست فيشر^(١) ، وهنز فير^(٢) ونولدكه^(٣) وديتز^(٤) .

الاتجاه الثاني : تناول قضية ردّ المفردات النحوية إلى أصولها بالدراسة قليلاً ، غير أنه أضاف قيمة علمية جديدة إليها . ويمثل هذا الاتجاه زوكن وكارل بروكلمان :

يرى زوكن أن « الفعل (ليس) أصله حرف النفي (لا) والاسم المستعمل نادراً في العربية (أيس) ، وهو المقابل للاسم ^٦ في العبرية^(٥) »^(٦) .

(١) FISCHER, A.: Zwei Beiträge zur arabischen Grammatik. In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, Band 63. In kommission bei F.A. Brockhaus, Leipzig 1909, s.S. 597-603.

(٢) WEHR, HANS : Zur Funktion arabischer Negationen. In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, Band 103. Kommissionsverlag Franz Steiner GMBH, Wiesbaden 1953, s.S. 27-39.

(٣) NÖLDEKE, THEODOR : Zur Grammatik des classischen Arabisch. Druck : Wissenschaftliche Buchgesellschaft. Darmstadt 1963.

(٤) DENZ, ADOLF : Die Struktur des klassischen Arabisch. In : Grundriss der arabischen Philologie (Band I : Sprachwissenschaft). Herausgegeben von Wolf Dietrich Fischer. Dr. Ludwig Reichert Verlag. Wiesbaden 1982. S. 58-82.

(٥) SOCIN, A.: Arabische Grammatik, Verlag von Reuther und Reichard, Berlin 1894, § 50, S. 45.

(٦) ذكر الدكتور رمضان عبد التواب (في كتابه : فصول في فقه العربية : ٤٨) أن « كلمة « ليس » في العربية ، يعدها النحاة العرب ، فعلاً جامداً لا يتصرف ، من أخوات : « كان » . غير أننا إذا نظرنا إلى ما يقابلها ، في اللغات السامية الأخرى ، عرفنا أنها مركبة من (لا) وكلمة : (أيس) ، التي لا وجود لها الآن في اللغة العربية ، إلا قس ببعض التعبيرات القديمة ، كقول العرب : « اتسنى به من حيث أيس وليس » ومعناه : من حيث هو ولا هو ، وكذلك في قولهم : « الأيس والأليس » ، بمعنى : الوجود والعدم . وهذه الكلمة تقابل في العبرية : (يش) yés بمعنى : يوجد ، ونفيها : -

وهذا الرأي الذى تناول أصل « ليس » تفرد به روكن فيما يظن الباحث .
علاوة على ذلك ذكر روكن فى مواضع أخرى قليلة من كتابه بعض آراء
النحاة العرب فى قضية علاقة ردّ المفردات النحوية (السين ، والأ ولثلا ولن)
إلى أصولها دون تحديد أسماء هؤلاء النحاة ^(١) .

أما كارل بروكلمان فقد رأى أن « بعض حروف الجر والظروف نشأت من
حروف نفى . لقد حدث هذا فى اللغة العربية مع الحرف « بَلَّه » ^(٢) الذى يبدو
أنه مشابه للحرفين الأصليين (بل ، وبلى) ، على حين ظلت نهايته (الهاء
المفتوحة) غامضة ^(٣) » .

وهذا الرأي الذى تناول أصل « بله » تفرد به كارل بروكلمان فيما يظن
الباحث .

علاوة على ذلك ذكر بروكلمان فى مواضع أخرى قليلة بعض آراء النحاة
العرب أيضاً فى قضية ردّ المفردات النحوية (لن ، ونعمًا ^(٤) والسين ^(٥)) إلى
أصولها دون تحديد أسماء هؤلاء النحاة .

- (أل يش) = al yēs - ليس . وكذلك فى الآشورية : (إشو) = isū ونفيها : (لَشُو) = lassu ،
وهكذا .

وينظر أيضاً كتابه : فى قواعد الساميات : العبرية والسريانية والحشية : ٢١٢ .

(١) SOCIN, A.: Arabische Grammatik, s.S. 88, 92, 94.

(٢) يقول الرضى (فى شرح الكافية : ٧٠ / ٢) : بَلَّه أى دَعَّ ويستعمل مصدرًا واسم فعل كما ذكرنا ،
فيقال : بَلَّه زيدًا بالإضافة إلى المفعول كترك زيد ، وبَلَّه زيدًا كدع زيدًا . وحكى أبو على عن
الاخفش أنه يجيء بمعنى كيف ، فيرفع ما بعده . . . وذكر الاخفش فى باب الاستثناء فى قوله *
أعطيتهم الجهد منى بله ما أسع * أن بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى .

(٣) BROCKELMANN, CARL : Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen, II, § 264, S. 426.

(٤) الكتاب نفسه : ج ٢ / ص ٦٠٣ ، ٦٠٤ .

(٥) BROCKELMANN, CARL : Arabische Grammatik, s.S. 115.

الاتجاه الثالث : تناول قضية ردّ المفردات النحوية إلى أصولها بكثرة ، وحافظ على آراء النحاة العرب فى ذلك . وكان تناوله إياها عبارة عن مجموعة من الملاحظات تختتم بها الفقرات .
ويمثل هذا الاتجاه فولفديترش فيشر ^(١) .

العلاقة الثانية : إمكان شغل موقع واحد عن طريق الإحلال :

تربط هذه العلاقة أربع صور من صور الاقتران فى الفكر النحوى ،
توضح فيما يلى :

الصورة الأولى : اقتران مفرد نحوى بمفرد نحوى آخر تربطهما علاقة
إمكان شغل موقع واحد عن طريق الإحلال . من ذلك :

(١) اقتران « أن » بـ « إن » فى إمكان شغل أى منهما موقعاً واحداً هو أول
الجملة الشرطية ، وذلك عند الكوفيين وابن هشام الأنصارى ^(٢) .

(٢) اقتران الظرف بالجار والمجرور فى إمكان شغل أى منهما عدة مواقع عن
طريق الإحلال . من ذلك :

(أ) أنهما يقعان : صفة وحالاً وصلة وخبراً ^(٣) ، ويطلق على كل واحد
منهما « شبه الجملة » .

FISCHER, WOLFDIETRICH : Grammatik des klassischen Arabisch : s.S. 29, (١)
142, 146, 148, 150, 151, 152, 155, 157, 159, 160.

(٢) يقول ابن هشام (فى معنى اللبيب : ٣٥/١) : « وقد ذكر لأن أربعة آخر : أحدهما : الشرطية كأن
المكسورة ، وإليه ذهب الكوفيون ، ويرجح عنده أمور :

أحدهما تنوادر المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقرأ بالوجهين قوله
تعالى : « أن تفضل إحداهما » (البقرة : ٢٨٢) ... الثانى : مجئ الفاء بعدها كثيراً ...
الثالث : عطفها على إن المكسورة .

(٣) ينظر : معنى اللبيب لابن هشام : ٤٤٥/٢ .

(ب) أن يفصل بهما الفعلُ الناقص من معموله ، وفعلُ التعجب من المتعجب منه وبين الحرف الناسخ ومنسوخه وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن ، وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين إذَنْ ولن ومنصوبهما ^(١) .

(ج) أنهما يقدمان خبرين على الاسم فى باب إنَّ ، ومعمولين فى باب ما ومعمولين لصلة ال فى قول ، وعلى الفعل المنفى ، وعلى إن معمولا لخبرها ، وعلى العامل المعنوى ^(٢) .

(٣) اقتران النفس بالعين فى إمكان شغل موقع واحد عن طريق الإحلال ، وهو وظيفة التوكيد المعنوى « الذى يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافا وأقام المضاف إليه مقامه ، نحو : قتل العدو زيد نفسه ^(٣) » .

الصورة الثانية : اقتران ثلاثة مفردات نحوية بمفرد واحد . وتربط هذه المفردات الأربعة علاقة إمكان شغل أى منها عدة مواقع عن طريق الإحلال . من ذلك :

اقتران أسماء الشرط الثلاثة : مَنْ ، وما ، وإيهم باسم الموصول «الذى» فى إمكان شغل أى منها المواقع التالية : مبتدأ والمفعول به ، والمفعول الثانى واسم إنَّ واسم كان وأخواتها ، فحملت أسماء الشرط هنا على الموصولة فلهذا لم تجزم الأفعال ^(٤) .

(١) ينظر : مغنى اللبيب لابن هشام : ٦٩٣/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب نفسه : ٦٩٣/٢ ، ٦٩٤ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل : ٢٨٩/٣ .

(٤) يقول سيبويه (فى كتابه : ٦٩/٣ ، ٧١) : « هذا باب الأسماء التى يجازى بها وتكون بمنزلة الذى ، وتلك الأسماء : مَنْ ، وما ، وإيهم . فإذا جعلتها بمنزلة الذى ، قلت : ما تقول أقول ، فيصيرُ تقولُ =

الصورة الثالثة : اقتران مركَّب بمفرد تربطهما علاقة إمكان شغل عدة مواقع عن طريق الإحلال . من ذلك : اقتران المركب المكون من (أن) المصدرية والفعل بالمصدر فى إمكان شغل أى منهما عدة مواقع ، منها : المبتدأ^(١) والمفعول به ، والفاعل .

الصورة الرابعة : اقتران أسلوب بأسلوب أو أسلوبين وتربط هذه الأساليب علاقة إمكان شغل أحدهما موقعين أو أكثر عن طريق الإحلال . من ذلك :

(١) اقتران النفى بالاستفهام فى إمكان شغل أحدهما موقعين عن طريق الإحلال . وبيان هذين الموقعين كما يلى :

الأول : وقوع النفى أو الاستفهام قبل المبتدأ النكرة ، فيكون ذلك من مسوغات الابتداء بها ؛ لحصول الفائدة ، فمثال النكرة « التالية استفهاما : أرجل فى الدار ؟ ، ومثال التالية نفياً : ما رجل فى الدار »^(٢) .

الآخر : وقوع النفى أو الاستفهام قبل اسم الفاعل المجرد عن ال والإضافة ، فيكون ذلك من شروط عمله عمل الفعل المضارع ، نحو : « أضرابُ زيدٌ عمراً ، وما ضاربُ زيدٌ عمراً »^(٣) .

صلة لما حتى تكمل اسما ، فكانك قلت : الذى تقول أقول . وكذلك : مَنْ ياتينى آتبه وأيها تشاء اعطيك ... إن مَنْ ياتينى آتبه ، وكان مَنْ ياتينى آتبه ، وليس مَنْ ياتينى آتبه .

(١) يقول سيويه (فى كتابه : ١٥٣ / ٣) : « هذا باب من أبواب أن التى تكون والفعل بمترلة المصدر ، تقول : أن تاتينى خيرٌ لك ، كأنك قلت : الإتيان خيرٌ لك . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ وان تصوموا خيرٌ لكم ﴾ (البقرة : ١٨٤) ، يعنى الصوم خيرٌ لكم » .

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل : ٢٩٣ / ١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضى : ١٩٩ / ٢ ، ٢٠٠ .

(٢) اقتران النفي بالنهي فى إمكان شغل أحدهما ثلاثة مواقع عن طريق الإحلال . وبيان هذه المواقع كما يلى :

الاول : وقوع النفي أو النهى قبل « أو » ، فتفيد معنى الإضراب كبل عند سيبويه ^(١) .

الثانى : وقوع أحدهما قبل « بل » فتفيد معنى الإضراب ^(٢) .

الثالث : وقوع أحدهما قبل « لكن » فتصبح عاطفة إن وليها مفرد ، مثل : « ما قام زيد لكن عمرو ، ولا يقيم زيد لكن عمرو » ^(٣) .

(٣) اقتران النفي بالنهي والاستفهام (بهل) فى إمكان شغل أحد هذه الأساليب موقعين عن طريق الإحلال ، ويكون الموقع الأول فى أول الجملة التى تحتوى على (من) الزائدة ، وبعد ذلك شرطاً لزيادتها ^(٤) ، والموقع الآخر قبل صاحب الحال النكرة ، فيكون ذلك من مسوغات مجيئه نكرة .

(١) ذكر ابن هشام (فى معنى اللبيب : ٦٤/١) المعنى السادس لحرف العطف (أو) ، وهو « الإضراب كبل فمن سيبويه إجارة ذلك بشرطين : تقدم نفي أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : « ما قام زيد أو ما قام عمرو » و « لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو » ، ونقله ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى « ولا تطع منهم أئماً أو كفوراً » (الإنسان : ٢٤) ولو قلت أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى ، يعنى أنه بصير إضراباً عن النهى الأول ونهياً عن الثانى فقط . وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان : ثانى للإضراب مطلقاً .

(٢) أوضح ابن هشام (فى معنى اللبيب : ١١٢/١) أن (بل) « إن تقدمها نفي أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حاله ، وجعل ضده لما بعده ، نحو : « ما قام زيد بل عمرو » و « لا يقيم زيد بل عمرو » .

(٣) الكتاب نفسه : ٢٩٢/١ وشرح شذور الذهب : ٤٤٧ .

(٤) ذكر ابن هشام (فى معنى اللبيب : ٣٢٢/١ ، ٣٢٣) وجهين من أوجه استعمال الحرف من ، وهما : « الوجه الرابع عشر : التنصيص على العموم ، وهى الزائدة فى نحو : ما جاءنى من رجل ... (و) الوجه الخامس عشر : تسويد العموم ، وهى الزائدة فى نحو : ما جاءنى من أحد ... وشرط زيادتها فى النوعين ثلاثة أمور : أحدها : تقدم نفي أو نهى أو استفهام بهل ... والثانى : تنكير مجرورها ، والثالث : كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتداً .

العلاقة الثالثة : المشابهة فى العمل :

تربط هذه العلاقة صورتين من صور الاقتران فى الفكر النحوى ،
يوضحان فيما يلى :

الصورة الأولى : اقتران مفرد نحوى بمفرد نحوى آخر تربطهما علاقة
المشابهة فى العمل ، من ذلك :

- (١) اقتران (لا) بـ (إن) فى نصب الاسم ^(١) .
- (٢) اقتران (لا) بـ (ليس) فى رفع الاسم ونصب الخبر ^(٢) .
- (٣) اقتران (لات) بـ (ليس) فى رفع الاسم ونصب الخبر ^(٣) .
- (٤) اقتران حرف النفى (لما) بـ (لم) فى جزم المضارع ^(٤) .



(١) يقول ابن إياز (فى الاشياء والنظائر للسيوطى : ٥٥٣/١) : « لما كانت (لا) فرعاً فى العمل عن (إن) ومشبهة بها وجب أن تنحط عنها ، فلذلك اشترط فى إعمالها شروط : كتنكير معمولها وعدم فصلها ... إلخ » .

(٢) ينظر : معنى اللبيب لابن هشام : ٢٣٧/١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٣) يقول سيويه (فى كتابه : ٥٧/١) : « وأما أهل الحجاز فيشبهونها (أى ما) بليس إذ معناها كمعناها ، كما شبهوا بها لات فى بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لانكون لات إلا مع الحين ، تُضمرُ فيها مرفوعاً وتنصب الحين ، ولأنه مفعول به (أى لأنه شبيه بالمفعول) ، ولم تَمَكَّنْ تَمَكَّنْها ، ولم تستعمل إلا مضمراً فيها ، لأنها ليست كليس فى المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول : لست | ولست | وليسوا ، وعبدُ الله ليس ذاهباً ، فتبنى على الابتداء وتُضمرُ فيه ، ولا يكون هذا فى لات ، لاتقول : عبدُ الله لاتَ منطلقاً ، ولا قومك لاتُوا منطلقين » .

وينظر أيضاً : معنى اللبيب لابن هشام : ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ .

(٤) ذكر ابن هشام (فى معنى اللبيب : ٢٧٨/١) أن « لما » على ثلاثة أوجه : أحدها أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كلّم » .

(٥) اقتران (ما) النافية بـ (ليس) فى رفع الاسم ونصب الخبر عند أهل الحجاز ^(١) .

(٦) اقتران اسم الفاعل بالفعل المضارع المبني للمعلوم فى رفع الفاعل ونصب المفعول ^(٢) .

(٧) اقتران اسم المفعول بالفعل المبني للمجهول فى رفع نائب الفاعل ونصب المفعول الثانى ^(٣) .

(٨) اقتران اسم التفضيل إذا لم تصحبه (من) بالفعل فى رفع الفاعل ^(٤) .

(١) ذكر السيوطى (فى الاشياء والنظائر : ٥٥٢/١) قول أبى الحسين بن أبى ربيع فى شروط إعمال ما الحجازية عمل ليس ، يقول : « إنما لم تعمل (ما) عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ، وهى أن يكون الخبر مؤخراً وأن يكون متفياً ، وأن لا يقع بعد ما (أن) ، فإن (أن) تكف ما عن العمل كما تكف ما إن عن العمل » .

(٢) يقول سيويه (فى كتابه : ١٦٤/١) : « هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يفعلُ كان نكرة منونا ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ ريداً غداً فمعناه وعمله مثل : هذا يضربُ ريداً غداً ، وتقول : هذا ضاربٌ عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل : هذا يضربُ ريداً الساعة » ، ويقول ابن السراج (فى الاصول : ٥٢/١) : « وإنما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه فى المعنى وإن اختلفا فى الزمان ، كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا اعملوا ذلك » .

(٣) يقول سيويه (فى كتابه : ١٠٨/١ ، ١٠٩) « هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما تحرى فى غيره مجرى الفعل ، وذلك قولك : أريدأ أنت ضاربهُ وأريدأ أنت ضاربٌ له ، واعمراً أنت مُكرِّمُ اخاه ، وأريدأ أنت نازلٌ عليه ، كائنك قلت : أنت ضاربٌ ، وانت مُكرِّمٌ وانت نازلٌ ، كما كان ذلك فى الفعل ، لانه يسجى مجراه ويعملُ فى المعرفة كُلها والنكرة مُقدِّماً ومؤخراً ، ومُظهرها ومضمراً... وكذلك جميع هذا ، فمفعولٌ مثلُ يُفعلُ ، وفاعلٌ مثلُ يُفعلُ » .

(٤) ذكر السيوطى (فى الاشياء والنظائر : ٥١٤/١) أن « أصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التشبيه والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفة المشبهة ، وأما أفعل التفضيل : فإنه إذا صحبته من ، امتنعت منه هذه الأحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل فى الظاهر » .

(٩) اقتران المصدر بالفعل فى رفع الفاعل ونصب المفعول ^(١) .

(١٠) اقتران الصفة المشبهة باسم الفاعل فى رفع الفاعل ^(٢) ولكن بشروط ^(٣) .

(١١) اقتران الاسم المنسوب بالصفة المشبهة فى رفع الفاعل ^(٤) .

الصورة الأخرى : اقتران خمسة مفردات نحوية بمفرد نحوى تربطها به علاقة المشابهة فى العمل ، من ذلك :

- اقتران الحروف الناسخة (إن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكان) بالفعل فى نصب الاسم ^(٥) .

(١) ينظر : الأصول لابن السراج : ٥٢/١ .

(٢) يقول سيويه (فى كتابه : ١٩٤/١) : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل (أى اسم الفاعل) ، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه . وما تعمل فيه معلوم ، إنما تعمل فيما كان من مبيهاً مُعرِّفاً بالالف واللام أو نكرة ، لا مجاور هذا ؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو فى معناه ، والإضافة فيه أحسن وأكثر ؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فى معناه » .

(٣) ذكر السيوطى (فى الاشياء والنظائر : ٤٦٣/٢) شروط إعمال الصفة المشبهة ، فيقول : « الأول : أنها لا تعمل إلا فى السببى دون الأجنبى ، نحو : زيدٌ حسنٌ وجهه ، ولا يجوز : حسنٌ وجهٌ عمرو ، كما يجوز ضاربٌ وجهٌ عمرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل . والثانى : لا يتقدم معمولها عليها ، فلا يقال : زيدٌ وجهها حسن ، كما يقال : زيدٌ عمرًا ضاربٌ ... الثالث : أنها لا توجد إلا ثابتة فى الحال ... بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يدل على ما يدل عليه الفعل ، ويستعمل فى الأرمته الثلاثة » .

(٤) يقول سيويه (فى كتابه : ٣٦/٢) : « أقرشى قومك وأقرشى أبوك ، إذا أردت الصفة جرى مجرى حسنٌ وكريمٌ » .

(٥) يقول سيويه (فى كتابه : ١٣١/٢) : « هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... وكذلك هذه الحروف ، منزلتها من الأفعال . وهى : إن ، ولكن ، وليت ولعل ، وكان . وذلك قولك : إن زيدا منطلقاً ، وإن عمراً مسافراً ، وإن زيدا أخوك ، وكذلك أخواتها .

ورغم التحليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدا . إلا أنه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبد الله ، تريد كأن عبد الله أخوك ، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمرف فيها المرفوع كما يضمرف فى كان » .

العلاقة الرابعة : إفادة معنى واحد :

تربط هذه العلاقة صورتين من صور الاقتران فى الفكر النحوى يَوْضَحَان فيما يلى ثم تدرس قضية إفادة المفردات النحوية الزائدة معنى التوكيد بين الفكر النحوى العربى والفكر اللغوى الحديث :

الصورة الأولى : اقتران مفرد نحوى بمفرد آخر فى إفادتهما معنى واحد .
من ذلك :

(١) اقتران (إلاً) بـ (لكن) فى إفادتهما معنى الاستدراك نحو قوله تعالى :
﴿ لا عاصمَ اليومَ من أمرِ اللهِ إلاًَّ من رَحِمَ ﴾^(١) أى : ولكنَّ من رَحِمَ^(٢) .

(٢) اقتران (أيان) بـ (متى) فى إفادة معنى الظرفية الزمانية والإبهام^(٣) .

(٣) اقتران حرف الجر (حتى) بـ (إلى) فى إفادة معنى الغاية^(٤) .

مركز تحقيقات كميوتور علوم إسلامي

(١) سورة هود الآية : ٤٣ .

(٢) يقول سيويه (فى كتابه : ٣٢٥/٢ ، ٣٢٦) : « هذا باب ما يكون إلا على معنى (ولكن) ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لا عاصمَ اليومَ من أمرِ اللهِ إلاًَّ من رَحِمَ ﴾ أى ولكن من رحم . وقوله عز وجل : ﴿ فلولا كانت قرية آمنتُ فنفعها إيمانُها إلا قومَ يونسَ لما آمنوا ﴾ (يونس : ٩٨) ... وهذا الضرب فى القرآن كثير ، ومن ذلك من الكلام : لانكوننُ من فلان فى شيء إلا سلاماً بسلام ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب : ما راد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر ... كانه قال : ولكنه ضر ، وقال : ولكنه بقص » .

(٣) يقول ابن يعيش (فى شرح المفصل : ١٠٦/٤) : « وأما (أيان) فظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى (متى) . والفرق بينها وبين (متى) أن (متى) لكثرة استعمالها صارت أظهر من أيان فى الزمان . ووجه آخر من الفرق أن (متى) يستعمل فى كل زمان و (أيان) لا يستعمل إلا فيما يُراد تفخيم أمره وتعظيمه نحو قوله تعالى : ﴿ أيانَ مرسأها ﴾ (الاعراف : ١٨٧) » .

(٤) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطى : ٤٤٦/٢ .

- (٤) اقتران (رُبَّ) بـ (كم) الخبرية « فى إفادة التكثير ^(١) » .
- (٥) اقتران السين بسوف فى إفادة معنى الاستقبال ^(٢) .
- (٦) اقتران (كَأَيُّن) بـ (رُبَّ) فى إفادة معنى التكثير عند سيبويه خلافاً ليونس فى ذلك ^(٣) .
- (٧) اقتران (لو) المصدرية بـ (ليت) فى إفادة معنى التمنى ^(٤) .
- (٨) اقتران (لوما) بـ (لولا) فى إفادة معنى التحضيض والعرض ^(٥) .
- الصورة الأخرى : اقتران مفردات نحوية بمواضع زيادتها فى إفادة معنى التوكيد . وبيان هذه المفردات الزائدة كما يلى ^(٦) :

إِذْ (عند أبى عبيدة وابن قتيبة) ؛ وإلى (عند الفراء) ، وإن ؛
وَأَنْ ؛ والباء ؛ والفاء (عند الأخفش والفراء والأعلم) ؛
وفى (عند الفارسي) ؛ والكاف ؛ واللام ؛ ولا ؛

(١) ابن هشام : معنى اللبيب : ١٣٤/١ .

(٢) ينظر : الكتاب نفسه : ٦٦٣/٢ .

(٣) يقول سيبويه (فى كتابه : ١٧٠/٢ ، ١٧١) : « هذا باب ما جرى مجرى كم فى الاستفهام وذلك قولك : له كذا وكذا درهما ، وهو مبهم فى الأشياء بمنزلة كم ، وهو كناية للعدد ، بمنزلة فلان إذا كنت به فى الاسماء ... وكذلك كَأَيُّن رجلاً قد رأيت ، رغم ذلك يونس ... وكَأَيُّن معناها معنى رُبَّ » .

(٤) ينظر : معنى اللبيب لابن هشام : ٢٦٦/١ ، ٢٦٧ .

(٥) يقول ابن هشام (فى معنى اللبيب : ٢٧٤/١ ، ٢٧٦) : « الثانى (من أوجه لولا) أن تكون للتحضيض والعرض ... (و) لوما : بمنزلة لولا ، نقول : لوما ريد لأكرمك وفى التنزيل « لوما تاتينا باللائكة » (الحجر : ٧) » .

(٦) ينظر : معنى اللبيب لابن هشام : ٨٣/١ ، ٧٦ ، ٢٥ ، ٣٣ - ٣٤ ، ١٠١ - ١١١ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ٢٠٧ ، ٢٣٢ ، ١١٢ ، ٢٤٨ ، ٣٠٦ - ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٥٧/٢ - ٣٦٢ .

وما ؛ ومن ؛ والواو (عند الكوفيين والآخرين) .

قضية إفادة المفردات النحوية الزائدة^(١) معنى التوكيد بين الفكر النحوي العربي والفكر اللغوي الحديث :

اختلف فكر النحاة العرب في قضية إفادة المفردات النحوية الزائدة معنى التوكيد ، ووجد لهذا الفكر في هذه القضية اتجاهان :

الأول ، وهو الغالب : ذهب إلى أن كل المفردات الزائدة تفيد معنى واحداً ، هو التوكيد . ويمثل هذا الاتجاه كل من : سيبويه ، والقاسم بن أحمد الأندلسي ، وابن هشام الأنصاري ؛ فيرى سيبويه أن « معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحد واحدٌ ، ولكنَّ (مِنْ) دخلت هنا توكيداً ، كما تدخل الباءُ في قولك : كفى بالشيب والإسلام ، وفي ما أنت بفاعلٍ ، ولست بفاعلٍ^(٢) » .

ويؤيد القاسم بن أحمد الأندلسي الحكم القائل « بأنَّ الباء في قولك : « ما زيدٌ بقائم » مزيدة مع أنها لتأكيد النفي^(٣) » .

ويرى ابن هشام الأنصاري أنه « لا معنى لأن الزائدة غيرُ التوكيد كسائر الزوائد ... على أن الزائد يؤكد معنى ما جئ به لتوكيده^(٤) » .

الآخر : ذهب إلى أن المفردات الزائدة تفيد معاني أخرى إلى جانب معنى التوكيد . ويمثل هذا الاتجاه كل من :

(١) يرى ابن هشام (في معنى الليب : ١٨٠ / ١) أن « القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت » .

(٢) الكتاب : ٣١٦ / ٢ .

(٣) السيوطي : الأشباه والنظائر : ٥٤٠ / ٢ .

(٤) ابن هشام : معنى الليب : ٣٤ / ١ ، ٣٥ .

الزجاج ، والقيسي ، والشلوين ؛ فيذهب الزجاج إلى أن الباء الزائدة قبل فاعل كفى فى نحو قوله تعالى : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾^(١) «دخلت لتضمن كفى معنى اكتف»^(٢) .

ويرى القيسي أن « (بالله) فى قوله : ﴿ كفى بالله ﴾ فى موضع رفع ، وهو فاعل كفى تقديره : « كفى الله شهيداً » والباء زائدة معناها ملازمة الفعل لما بعده ، فالله تعالى لم يزل هو الكافى بمعنى سيكفى لايحول عن ذلك أبداً »^(٣) .

ويقول الشلوين إنَّ (أن) الزائدة فى نحو قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا سَيِّئُ بِهِمْ ﴾^(٤) : « أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعبه »^(٥) .

فإذا ما تناولنا فى المقابل موقف الفكر اللغوى الحديث من هذه القضية ، خاصة عند العلماء الأوربيين الذين اهتموا بدراسة الجملة العربية ومكوناتها ، وجدنا أن معظم هؤلاء العلماء ذكروا فى بحوثهم مواضع ورود تلك المفردات (الزائدة فى عرف النحاة العرب) دون التعرض لكونها زائدة أو لمعناها . ومن هؤلاء العلماء روكن^(٦) وكارل بروكلمان^(٧) ، وأن القليل منهم من ذكر هذه المفردات ونص على أنها زائدة وتحدث عن معناها . ومن هؤلاء نولدكه ؛ فقد

(١) سورة يونس ، الآية ٢٩ .

(٢) ابن هشام : معنى الليب : ١٠٦/١ .

(٣) القيسي : مشكل إعراب القرآن : القسم الاول - ص ٣٤٤ .

(٤) سورة العنكبوت ، الآية ٣٣ .

(٥) ابن هشام : معنى الليب : ٣٤/١ .

(٦) SOCIN, A.: Arabische Grammatik, § 144, s.S. 121.

(٧) BROCKELMANN, CARL : Arabische Grammatik, § 142, S. 176, § 144, S. 177.

خصص فقرة كاملة من كتابه ^(١) لـ « ما الزائدة » وتحدث فيها عن مواضع ورودها فى الجملة العربية وذكر أنها « ترد لمعنى تقوية أدوات الشرط ، مثل : إذا ما ، وكيفما ، وإما ... إلى غير ذلك ... وأنها تقع بين حرف الجر ومجروره ؛ فتجلب معنى توكيد الأخير ، نحو قوله تعالى ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ ^(٢) و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٣) ، ^(٤) .

العلاقة الخامسة : الاشتراك فى بعض الخصائص :

تربط هذه العلاقة صورةً واحدة من صور الاقتران فى الفكر النحوى ،
توضح فيما يلى :

- اقتران مفرد نحوى بمفرد نحوى آخر لاشتراكهما فى بعض الخصائص .
من ذلك :

(١) اقتران الاسم بالفعل المضارع لاشتراكهما فى سبعة أمور ، هى :
الإعراب ^(٥) ، ودخول لام الابتداء على كل منهما ^(٦) ، ووقوع الفعل
موقع الأسماء ^(٧) ، وإفادة معنى العموم والاختصاص ^(٨) ، ومجاراة
اسم الفاعل للمضارع فى الحركة والسكون ^(٩) ، والمعنى (الزمنى)

NÖLDEKE, THEODOR : Zur Grammatik des classischen Arabisch, § 51, S. (١)
59-63.

(٢) سورة نوح ، الآية ٢٥ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ١٣ .

(٤) كتاب نولدكه السابق : فقرة ٥١ ، صفحة ٥٩ ، ٦٠ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل : ٣٤/١ .

(٦) ابن هشام : معنى الليب : ١٧٤/١ ، ٢٢٨ .

(٧) السيوطى : الاشباه والنظائر : ١١٢/١ .

(٨) الكتاب نفسه : ٤٤٧/١ .

(٩) ابن مالك : شرح التسهيل : ٣٥/١ .

والعمل^(١) .

(٢) اقتران الاسم بالفعل الماضى ؛ لاشتراكهما فى خمسة أمور ، هى : دخول اللام الواقعة بعد لو عليهما ، واتصالهما بتاء التانيث ، ووقوعهما بعد مذ ومنذ ، ومجaraة الماضى غير الثلاثى اسم الفاعل فى الحركة والسكون ، ومجaraة الماضى الصفة المشبهة والمصدر فى الوزن . ولعل هذه الخصائص المشتركة بين الاسم والفعل الماضى تفرّد بذكرها ابن مالك^(٢) .

يرى ابن مالك أن مشابهة الفعل الماضى الاسم أقوى من مشابهة الفعل المضارع الاسم ، يقول فى ذلك : « إن فى الفعل الماضى من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ولعلها أكمل^(٣) » .

ويرى الباحث أن المشابهة بين الفعل المضارع والاسم أقوى من المشابهة بين الفعل الماضى والاسم وأكمل وليس كما رأى ابن مالك ؛ وذلك لما يلى :

أولاً : أن اتصال تاء التانيث بآخر الفعل الماضى وبآخر الاسم ليس مقصوداً عليهما ، كما قال ابن مالك ، بل تتصل تاء التانيث أيضاً

(١) سيبويه : الكتاب : ٦٤/١ .

(٢) يقول ابن مالك (فى شرح التسهيل : ٣٥/١) : « وأما لام الابتداء ، وإن كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم ، لكونها لا تدخل إلا عليهما ، فتقاومها اللام بعد لو ، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضى خاصة ، كقوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة ﴾ (البقرة : ١٠٣) و ﴿ ولو أسمعهم لتولّوا ﴾ (الأنفال : ٢٣) ، وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه ، ولو لم يظفر بهذه لقاوم تلك تاء التانيث ، فإنها تتصل بآخر الماضى كما تتصل بآخر الاسم ، فحصل للماضى بذلك مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء ، ويقاوم لام الابتداء أيضاً مباشرة مذ ومنذ ، فإن الماضى يشارك الاسم فيهما دون المضارع . وأما مجaraة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون ، فالماضى غير الثلاثى شريكه فيها . . . وللماضى ما يقاوم الفائت من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما . »

(٣) الكتاب نفسه : ٣٥/١ .

بآخر بعض الحروف مثل : ثُمَّ ، ورُبَّ ، ولا النافية ، فتصبح بعد اتصال تاء التانيث بها : ثُمَّتْ ، وربَّتْ ، ولات (١) .

ثانياً : أن ابن مالك يرى أن منذ ومنذ تدخلان على الفعل الماضي والاسم فقط ، فلا تدخلان على المضارع . ولكن هذه المسألة لم تكن محل اتفاق بين النحاة ، بل كانت مسألة خلاف بينهم ؛ فقد أجاز رضى الدين الاسترأبادى دخول منذ ومنذ على الاسم ، والفعل الماضى ، والمضارع ، والحرف المصدرى (٢) .

ثالثاً : أن مجازاة الماضى غير الثلاثى اسم الفاعل فى الحركة والسكون أمر يتعلق بالوزن الإيقاعى ، وليس بالوزن الصرفى (٣) .

(٣) اقتران أفعل فى التعجب بأفعل التفضيل ؛ لاشتراكهما فى اللفظ والمعنى (٤) .

(١) ذكر الرضى (فى شرح الكافية : ٢٧١/١) أن « التاء فى لات للتانيث كما فى رُبَّتْ وثُمَّتْ » .
(٢) يقول الرضى (فى شرح الكافية : ١١٩/٢ ، ١٢٠) « نقول : يضاف منذ إلى جملتين إما الاسمية الجزئيين نحو : منذ زيد ناسم ، والمعنى فيها جميع المدة ولا أعلمها بهذا القيد مستعمله لأول المدة ، وإما التى أحد جزئها فعل ؛ فإن كان الفعل ماضياً نحو : منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لأول المدة ، وإن كان مضارعاً نحو : منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب ، فإن كان المضارع حالاً فهو لجميع المدة وإن كان حكاية حال ماضية فهو لأول المدة ولا يكون مستقبلاً ، لأن منذ لتوقيت الزمان الماضى فقط لتركيبه من إذ الموضوع للماضى . وقال الأخفش : « لايجوز : مذ يقوم زيد للزوم مجازين : كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجئ فى تقرير مذهب جمهور البصريين » ، والأصل جواره ؛ لأن يقوم كما قلنا حال أو حكاية حال وليس المضاف محذوفاً كما اخترنا . وجار أيضاً أن يضاف منذ إلى الجملة المصدرة بحرف مصدرى لتغير إذ بالتركيب عن صورته التى كان معها واجب الإضافة إلى الجملة . . . فنقول : منذ أن الله خلقنى . . . ويجوز أن يكون : مذ أنك قائم » .

(٣) يصدق هذا الكلام أيضاً على مجازاة المضارع من الثلاثى اسم الفاعل فى الحركة والسكون .

(٤) ذكر السيوطى (فى الأشباه والنظائر : ٤٦٨/٢) رأى صاحب البسيط (ضياء الدين بن العليج) فى هذا الاقتران فيقول : « قال صاحب البسيط : التعجب والتفضيل يشتركان فى اللفظ والمعنى . أما -

(٤) اقتران (كأي) ب (كم) ، لاشتراكهما في « خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب ، نحو : ﴿ وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير ﴾^(١) والاستفهام أخرى ، وهو نادر^(٢) .

(٥) اقتران (كذا) ب (كأي) لاشتراكهما في « أربعة أمور : التركيب ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز^(٣) .

(٦) اقتران كم الخبرية بكم الاستفهامية ، لاشتراكهما في خمسة أمور : الاسمية ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير^(٤) .

= اللفظ فلتتركبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة . وأما المعنى فلأن ما أعلم ريذاً ! وريد أعلم من عمرو يشتركان في زيادة العلم ، ويفترقان في أن أفعل في التعجب ينصب المفعول به (نحو) ما أحسن ريذاً ! وأفعل التفضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين ، والثاني أنه ينصب للسمع والقياس .

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٤٦ .

(٢) ابن هشام : معنى اللبيب : ١٨٦/١ . وذكر ابن هشام في الموضع نفسه أيضاً أن (كأي) تخالف (كم) في « خمسة أمور : أحدها : أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح ... والثاني : أن مميزها مجرور بمن غالباً ... والثالث : أنها لاتقع استفهامية عند الجمهور ... والرابع : أنها لاتقع مجرورة ... والخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً .

(٣) الكتاب نفسه : ١٨٧/١ . وذكر ابن هشام في الموضع نفسه أن (كذا) تخالف (كأي) في ثلاثة أمور : أحدها : أنها ليس لها الصدر ، تقول : قبضت كذا وكذا درهمي . الثاني : أن مميزها واجب النصب ، فلا يجوز جره بمن اتفاقاً ، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين ... الثالث : أنها لاتستعمل إلا معطوفاً عليها .

(٤) ابن هشام : معنى اللبيب : ١٨٣/١ ، ١٨٤ . وذكر ابن هشام في الموضع نفسه أن كم الخبرية والاستفهامية « يفترقان في خمسة أمور : أحدها : أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب ، بخلافه مع الاستفهامية . الثاني : أن التكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مُخْبِر ، والتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مُسْتَخِير . الثالث : أن الاسم المُبدل من الخبرية لا يقترن =

يلاحظ أن النقطة الرابعة والخامسة والسادسة من صورة الاقتران السابقة ضمت المفردات الثلاثة (كَأَيُّ وكَذَا وكم) . وقد ربطت اقتران معانى هذه المفردات صلةً التجاور^(١) إضافةً إلى رَبطه بالعلاقة الرئيسية ، وهى علاقة الاشتراك فى بعض الخصائص .

* * *



- بالهمزة ، بخلاف المبذل من الاستفهامية ... الرابع : أن تمييز كم الخبرية مفرد أو مجموع ... ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا ، خلافاً للكوفيين . الخامس : أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتميز الاستفهامية منصوب ، ولا يجوز جره مطلقا ، خلافاً للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين .

(١) يقول نيدى NIDA, E.A. (فى كتابه : Componential Analysis of Meaning, p. 18) إن صلة « التجاور » هى التى توضح العلاقات بين المعانى التى ترتبط ارتباطا وثيقا ، وتشارك جميعا بسمات معينة وتحتل مجالا دلاليا محددا ، ومعرفا بدقة ، وتُظهر اختلافات معينة بوضوح .

خاتمة البحث

توصل هذا البحث إلى نتائج عديدة متنوعة ، يُصنّف أهمها في النقاط التالية :

أولاً : من النتائج التي تقبل جدّة في البحث والتي يرى الباحث انها لم تطرح فيما سبق من دراسات على حد مبلغ علمه بذلك :

(١) الكشف عن العلاقات التي تربط صور الاقتران في الفكر النحوي العربي ، وحصرها في خمسة أنواع ، وكذلك حصر هذه الصور ومكوناتها .

(٢) الوصول إلى أن همزة التسوية ليست في الأصل همزة استفهام خرجت عن معنى الاستفهام إلى معنى التسوية ، كما قال سيبويه ومن تبعه من النحاة ، بل هي همزة (أن) المصدرية وقد حذفت نونُها وبقيت همزتها .

وبناء على ذلك يكون المبتدأ المؤخر في مثل قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ هو المصدر المكون من (أن) التي حذفت نونُها والفعل الماضي (أنذر) ، وهو مصدر مؤول بالصريح (إنذار) مرفوع ، والخبر المقدم هو (سواء) .

أما المعطوف بأم على المبتدأ (المصدر المؤول بالصريح) فيرى الباحث أنه مصدر مؤول بالصريح حذف منه الحرف المصدرى لطول الجملة . وقد مثل لهذا الإعراب في البحث بالعديد من الشواهد .

هذا ولم يقف الباحث حتى الآن على رأى قال بأن همزة التسوية هي همزة (أن) المصدرية وقد حذفت نونُها ، وأن المعطوف بأم مصدر مؤول حذف منه الحرف المصدرى .

ثانياً : من النتائج التي تمثل إضافة جديدة إلى ما توصل إليه رأى احد العلماء

السابقين ما يلي :

* إضافة مكونات أخرى جديدة إلى مكونات صور التلازم التي ذكرها دكتور تمام حسان فى كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها ، وكذلك إضافة تسع صور جديدة إلى الصور التي ذكرها فى الكتاب نفسه والتي بلغت ثمانى عشرة صورة ذكرت كلها فى البحث .

ثالثاً : وصل البحث إلى نقد جملة من الآراء وإثبات بعض الآراء لدى الباحث . من

ذلك :

(١) ما ذكره سيبويه (فى كتابة : ٥٩/٣ ، ٦٠) من أن (مهما) قد تكون مركبة من (مَـ ما) «كإِذْ ضُمَّ إِلَيْهَا مَا» .

إن ما جاء فى كتاب سيبويه من أن (إِذْ مَا) مركبة ينفى ما ذكره رضى الدين الاسترأبادى (فى شرح كافية ابن الحاجب : ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤) حين نسب رأى سيبويه السابق للمبرد .

(٢) ما ورد فى كتاب سيبويه (٥٩/٣) من أنه سأل «الخليل عن مهما فقال : هى (ما) أدخلت معها (ما) لغواً ، بمثزلتها مع متى إذا قلت : متى ما تأتنى آتكَ ، وبمثزلتها مع إن إذا قلت : إن ما تأتنى آتكَ» . إن ما ورد فى كتاب سيبويه من نسبة الرأى القائل بأن (إِماً) مركبة من (إن وما) للخليل ابن أحمد ، ينفى ما ذكره ابن هشام الأنصارى (فى مغنى اللبيب : ٥٩/١) حين نسب رأى الخليل السابق لسيبويه .

(٣) ما رآه ابن مالك من أن مشابهة الفعل الماضي الاسم أقوى من مشابهة الفعل المضارع الاسم ؛ يقول (فى شرح التسهيل : ٣٥ / ١) : «إن فى الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ولعلها أكمل» .

ويرى الباحث أن المشابهة بين الفعل المضارع والاسم أقوى من المشابهة بين الفعل الماضي والاسم وليس كما رأى ابن مالك ، وذلك لأسباب عديدة ذكرت فى البحث .

* * *



مركز تحقيقات كالمبيوتر علوم راسدى

مصادر البحث ومراجعته

أولاً: المصادر والمراجع العربية :

- القرآن الكريم .

الاسترأبادى (رضى الدين محمد بن الحسن) :

- شرح كتاب الكافية فى النحو للإمام جمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب . دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

ابن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين) :

- منشور الفوائد : تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن - نشر فى مجلة «المورد» التى تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية - المجلد العاشر - العدد الأول ، دار الجاحظ - بغداد ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

تمام حسان (دكتور) :

- اللغة العربية معناها ومبناها : الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٧٩ م .

ابن جنى (أبو الفتح عثمان) :

- الخصائص : تحقيق محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثالثة ، الجزء الثانى ، القاهرة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- سر صناعة الإعراب : تحقيق لجنة من الأساتذة : مصطفى السقا ومحمد الزقزاق وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الأولى ،
القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد) :

- تاج اللغة وصحاح العربية : تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار
الكاتب العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .

رمضان عبد التواب (دكتور) :

- فصول فى فقه العربية : مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض
١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

- فى قواعد الساميات (العبرية والسريانية والحبشية) - مكتبة الخانجي -
القاهرة ١٩٨١ م .

ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادي) :

- الأصول فى النحو : تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة
الرسالة ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) :

- الكتاب : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، الجزء الأول ١٩٧٧ م ، والجزء
الثانى ١٩٧٩ م ، والجزء الثالث ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر) :

- الأشباه والنظائر فى النحو : تحقيق عبد الإله نبهان وغازى مختار
طليمات وأحمد مختار الشريف . مطبوعات مجمع اللغة العربية ،
دمشق ، الجزء الأول والثانى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ، والجزء الرابع
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة : تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

القيسى (أبو محمد مكى بن طالب) :

- مشكل إعراب القرآن : تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائى الجياني الأندلسي) :

- شرح التسهيل : تحقيق دكتور عبد الرحمن السيد ودكتور محمد بدوى المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى - الجيزة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

المرادى (الحسن بن قاسم) :

- الجنى الدانى فى حروف المعانى : تحقيق دكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فضيل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

ابن هشام الأنصارى (أبو محمد عبد الله جمال الدين) :

- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت بدون تاريخ .

- مغنى السليب عن كتب الأعراب : حققه محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر - القاهرة بدون تاريخ .

ابن يعيش (موقف الدين يعيش بن على) :

- شرح المفصل : عالم الكتب ، بيروت بدون تاريخ .

ثانياً - المصادر والمراجع الأوروبية :

BROCKELMANN, CARL :

- Arabische Grammatik : 14 Auflage-Besorgt von Manfred Fleischhammer. VEB Otto Harrassowitz, Leipzig 1960.
- Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen : II. Verlag von Reuther & Reichard. Berlin 1913.

DENZ, ADOLF :

- Die Struktur des klassischen Arabisch. In : Grundriss der arabischen Philologie (Band I : Sprachwissenschaft). Herausgegeben von Wolfdietrich Fischer : Dr. Ludwig Reichert Verlag. S. 58-82. Wiesbaden 1982.

FISCHER, A.:

- Zwei Beiträge zur arabischen Grammatik. In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, Band 63. In kommission bei F.A. Brockhaus, S. 597-603, Leipzig 1909.

FISCHER, WOLFDIETRICH :

- Grammatik des klassischen Arabisch. Otto Harrassowitz. Wiesbaden 1972.

NIDA, EUGENE A.:

- Componential Analysis of Meaning, Mouton, the Hague, Paris 1975.

NÖLDEKE, THEODOR :

- Zur Grammatik des classischen Arabisch. Druck : Wissenschaftliche Buchgesellschaft. Darmstadt 1963.

SOCIN, A.:

- Arabische Grammatik. Dritte Vermehrte und verbesserte Auflage. Verlag von Reuther und Reichard, Berlin 1894.

WEHR, HANS :

- Zur Funktion arabischer Negationen. In : Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, Band 103. Kommissionsverlag Franz Steiner GMBH, S. 27–39, Wiesbaden 1953.

WRIGHT, W. :

- A grammar of the Arabic Language. II. Cambridge at the University Press 1951.